ادارة الجودة/ المحاضرة الثانية

أبعاد التقييس

تشير الأدبيات الى إن ابعاد التقييس يمكن إجمالها بالآتي:

اولا: الموضوعية

يتفرع من كل موضوع أساسي (مواصفة مثلاً) موضوعات فرعية عديدة يغطي كل منها مواصفة قياسية معينة، ومن ثم تقسيم موضوع المواصفة إلى مجاميع متخصصة تحدد مواقعها في المستوى المناسب، إذ تجمع المواصفات الفرعية ذات التخصص الواحد في قسم معين يتولى وضع المواصفات والمقاييس.

ثانيا: المظهرية

ترتبط المواصفات القياسية من حيث الشكل والمضمون بشكل أو مظهرية التقييس، وهذا يعني إن مظهر التقييس يشمل جميع خواص المنتوج فضلاً عن طرق الفحص والمعاينة. ولابد من توحيد الرموز والمصطلحات وطرق الفحص واعتماد أساليب موحدة في عمليات الفحص والاختبار، بهدف منع التداخل وإزالة الغوص في المواصفات.

ثالثا: المجال

هو المجال الذي تطبق فيه المواصفة المعتمدة من ذوي العلاقة الذين شاركوا بإعدادها واتفقوا على العمل بها، وهناك عدة مستويات هي:

أ- المستوى الفردي - تلبي المواصفة ضمن هذا المستوى حاجات الأفراد المستخدمين لها ولا يتكرر مجال تطبيقها.

ب- المستوى المصنعي - هذا المستوى هو الأساس للمواصفة المصنعية التي تتسم بكونها شاملة وذلك لتعاملها مع جميع أوجه النشاطات المصنعية.

ج- المستوى الوطني - يتولى الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية إصدار المواصفات الوطنية بعد عرضها على الجهات المستفيدة والتصويت لها.

د- المستوى الإقليمي - يُقصد بها الاتفاق بين مجموعة دول على مواصفات معينة كما هو الحال في دول الاتحاد الأوربي ضمن إطار السوق الأوربية المشتركة نتيجة المصالح المتبادلة فيما بينها. وهذا يؤدي إلى اكتساب الصناعة ميزات بالغة الأهمية.

هـ- المستوى الدولي - تنشأ المواصفة القياسية على أساس اتفاق مجموعة من الدول التي لا تربطها بالضرورة مصالح اقتصادية مشتركة ولكنها يمكن أن تعتمد التبادل السلعي بينها، ويتطلب إصدار مثل هذه المواصفة (مواصفات الأيزو مثلاً) تكثيف جهود الجهات ذات العلاقة بإصدار المواصفات.

النتائج التطبيقية للتقييس

لقد أدى التطبيق الدقيق والفعال للتقييس الى تحقيق النتائج الآتية:

١. تقويم مستويات الجودة للمنتوجات.

٢. تحسين فرص استخدام تقنيات الإنتاج.

٣. تحسين الكفاءة الإنتاجية بتأمين أفضل استخدام للموارد المتاحة.

٤. تحسين الإنتاجية بتأمين إقامة متطلبات التبسيط والتوحيد والتبادل بين الأجزاء.

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية
Central Organization for Standardization and Quality Control (COSQC)

يمكن القول أنه يوجد في الوقت الحاضر في كل بلد، هيئة أو جهازاً مركزياً واحداً أو أكثر يتولى أمور التقييس والسيطرة النوعية والمواصفات. وفي العراق يضطلع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بهذه المهمة، وفيما يلي نقدم موجزاً عن هذه المنظمة لتعريف القارئ بها.تأسس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي سنة ١٩٧٩ بموجب القانون رقم (٥٤) بهدف إيجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس وطرق المعايير وإصدار المواصفات القياسية العراقية لمختلف المنتوجات، إذ أسهم بتطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية ومستوى الجودة للمنتوجات الوطنية من خلال فعاليات ضمان الجودة وكذلك الحد من تدفق السلع ذات الجودة المخفضة من خلال فحص السلع المستوردة ومراقبة جودة السلع والخدمات المحلية للمشاريع المجازة وفق قانون الاستثمار الصناعي، كذلك وسع المصوغات والمعادن الثمينة ومشاركة الجهات الرسمية وغير الرسمية في مجال حماية المستهلك ودعم المنتجين المحليين والحد من ظاهرة الغش الصناعي. ينظم الجهاز المركزي أيضاً فعاليات تسجيل وصنع حماية براءات الاختراع والنماذج الصناعية وتقديم المشورة الفنية في مجال أنظمة إدارة الجودة وترخيص مكاتب التأهيل على هذه النظم، كذلك منح شهادة الجودة العراقية، ويضم الجهاز الأقسام الآتية:

١- قسم المقاييس

يقدم الجهاز خدماته في مجال القياس والمعايرة وذلك من خلال حفظ مراجع القياس في مختبرات قسم المقاييس، ومعايرة أجهزة القياس في مجالات القياسات الكهربائية والالكترونية والطولية والبعدية من حيث: القوة والصلاة والضغط والكتلة والحرارة واللزوجة. ويقوم كذلك بمعايرة وختم المقاييس القانونية وتشمل عدادات الماء ومضخات الوقود السائل والأوزان والأمتار التجارية والمقاييس الحجمية والمحارير الطبية/ بموجب القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ . كما يقوم قسم المقاييس بإعداد المواصفات القياسية الخاصة بوحدات القياس وأساليب وطرق القياس والمعايير المستخدمة في تلك القياسات.

٢- **قسم المواصفات**

تعرف المواصفات القياسية على إنها وثائق فنية تضمن الحد الأدنى من المتطلبات وتعتمد من قبل جهة رسمية. يقوم الجهاز بتقديم خدماته في هذا المجال الى المنتجين والمستوردين والمستهلكين من خلال اعتماد مواصفات قياسية عراقية، وكذلك مواصفات معملية في مختلف المجالات الهندسية والإنشائية والغذائية والكيميائية والنسيجية.

٣- **قسم السيطرة النوعية**

تعد برامج السيطرة النوعية من الوسائل التي أعطت تأثيراً كبيراً وملحوظاً في تطوير العمليات الفنية والتخطيطية في الوحدات الإنتاجية والتي انعكست بصورة مباشرة في إنتاج مواد وسلع وخدمات ذات جودة تلبى الاحتياجات المطلوبة وفق المواصفات المعتمدة. يقدم الجهاز الخبرة والمشورة لمختلف الجهات الإنتاجية والخدمية في إقامة أو تطوير أو تعديل برامج أنظمة السيطرة النوعية للارتقاء بمستوى الإنتاج ويساهم في حماية المستهلك والمنتج من خلال فعاليات التفتيش الدوري على المشاريع الإنتاجية لمختلف القطاعات وتقييم إنتاجها وإعداد الدراسات الفنية في مجال الصناعات المختلفة، فضلاً عن تدريب الملاكات العاملة في مرافق الدولة والجهات ذات العلاقة، ورصد الغش الصناعي في مجال الصناعة المحلية والمستوردة والإبلاغ عنها لأغراض التوعية الجماهيرية.

٤. **قسم نظم إدارة الجودة :-**

تعد نظم إدارة الجودة من التطورات العالمية الحديثة في مجال ضبط وضمان الجودة وهناك مجموعة منها تسعى عائلة (الأيزو٩٠٠٠) تسعى الى تطوير مستوى العمليات الفنية والتنظيمية في الوحدات الإنتاجية وتلبي الاحتياجات المطلوبة وفق المواصفات المعتمدة. والجهاز على استعداد لتقديم الخبرة والمشورة للجهات الراغبة بتطبيق أنظمة إدارة الجودة.

٥. **قسم التحليلات المختبرية :-**

يمتلك الجهاز مختبرات فنية متخصصة لإجراء الفحوصات والاختبارات الفنية على السلع والمنتوجات الغذائية والكيمياوية والهندسية والنسيجية والإنشائية وفق المواصفات القياسية وتضم هذه المختبرات كفاءات مدربة بصورة جيدة تستطيع أن تجري الفحوصات والاختبارات الفنية للجهات المستفيدة. فضلا عن امتلاكها القدرة لتقديم المشورة والخبرة في مجال الفحص والاختبار وتدريب الملاكات الفنية.

٦. **قسم براءات الاختراع :-**

يتولى الجهاز تسجيل الاختراعات المقدمة من قبل الأفراد والمؤسسات ومنح المؤهل منها شهادة براءة الاختراع فضلا عن شهادات النماذج الصناعية مع توفير فرص عرضها على المعنيين من الصناعيين والتجار والباحثين من خلال نشراته الإعلامية الدورية، ويعمل المركز كوسيط بين المخترع

والجهة المستفيدة من خلال الترويج لاستثمار هذه البراءات استنادا لأحكام قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه. كما يقوم الجهاز بتقديم المساعدة والمشورة الفنية والقانونية للمخترعين والمصممين والصناعيين من خلال توفير المعلومات التي يحتاجونها في تطوير أعمالهم، فضلا عن قيامه بتوثيق الأعمال الإبداعية المعتمدة لدى القطاعات المختلفة وإصدار شهادات الإبداع استناداً لأحكام قانون حوافز المبدعين رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

٧- قسم معايرة أجهزة المختبرات (اعتماد المختبرات):

بعد إسناد نتائج الاختبار والقياس والمعايير واحداً من العوامل الأساسية المهمة في عملية الاعتماد تسهيلاً للتبادل التجاري في السوق العالمية، وعليه فان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هو الجهة المسؤولة عن الاعتماد (أي تحديد كفاءة المختبرات)، ويتولى قسم اعتماد المختبرات في الجهاز وضع القواعد الفنية والمتطلبات التي يجب أن تلبيهما المختبرات التي ترغب في أن تعتمد. فضلاً عن تحديد المراحل والطرق التي على المختبرات إتباعها كي تصبح معتمدة بدءاً بالتقديم للاعتماد ومروراً بخطوات تقييم الإمكانيات والأداء ونظم الجودة وانتهاء باتخاذ قرار الاعتماد. كما يقدم القسم خبراته الفنية للمختبرات للارتقاء بها من خلال برامج التدريب والتوعية بمتطلبات عمليات الإعتماد والمعايير، القياس.

٨- قسم وسم المصوغات:

يقدم الجهاز خدماته في مجال وسم المصوغات بعد فحص وتحليل ووسم المصوغات الذهبية والفضية لدوائر الدولة وإجراء التفتيش والرقابة على محلات الصاغة ومنحهم إجازة ممارسة مهنة الصياغة، فضلاً عن منح إجازات ورش وتصنيع المصوغات ومنح إجازة تصفية المصوغات الذهبية والفضية. وبإمكان المواطنين مراجعة الجهاز بأنفسهم للتأكد من العيار القانوني لمصوغاتهم كما يقدم المشورة الفنية في كل ما يخص الذهب والفضة وفقاً لأحكام قانون وسم المصوغات رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٦. المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه.

٩- قسم نشر الوعي التقييسي:

لغرض رفع الكفاءة الفنية للعاملين في دوائر القطاع العام والمختلط والخاص وإكسابهم المهارات المطلوبة بهدف الارتقاء بمستوى الأداء النوعي للإنتاج الوطني، فأن هذا القسم يقيم سنوياً دورات تدريبية في مختلف مجالات التقييس والسيطرة النوعية، وندوات تعريفية والتدريب الفردي للملاكات الفنية من خارج الجهاز، فضلا عن إعداد الدراسات والبحوث العلمية التي تخص القطاعات الصناعية جميعاً.

أهداف الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

١. توفير واستنباط مواصفات قياسية عراقية وتوحيدها.

٢. حماية الزبون والمنتج والبيئة.

٣. رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال ضبط الجودة للسلع المحلية والمستوردة.

٤. تهيئة الوسائل العلمية لاستخدام الموارد الطبيعية.

٥. دعم التطور النوعي في القطاعات الصناعية والخدمية.

٦. توسيع آفاق التعاون العربي والدولي في مجال التقييس وضبط الجودة.